مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد 06 / العـدد: 02 (2021)، ص 79– 88

مفهوم الأحزاب السياسية و دورها في عملية رسم السياسة العامة

Concept and role of political parties in the policy-making process

أحمد براهيم [1*]، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، Karime45390@gmail.com
علي بن طاهر [2]، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، alibentahar22@gmail.com

تاريخ الاستلام: 20 /2021/09 تاريخ القبول:08 /11/ 2021 تاريخ النشر : 2021/12/31

ملخص:

تعد الأحزاب السياسية المعاصرة من أهم الآليات ذات التأثير المباشر على سير و حركية النظام السياسي فهي ضمان استقراره و استمراره و ذلك نظرا للدور الهام التي باتت تؤديه في تنشيط الحياة السياسية من جهة و في عملية رسم السياسات العامة للدولة.

إذ أصبحت تَشكل عنصرا رئيسيا من عناصر النظم الديمقراطية، فدورها اليوم أضحى ينعكس بالإيجاب أو بالسلب على فاعلية النظام السياسي و طبيعته، ناهيك عن مشاركتها في عملية رسم و صنع السياسات العامة للدولة و تأطيرها في كافة المجالات السياسة، الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية... إلخ، مما يؤثر بصفة مباشرة على عملية التحديث السياسي و التطور الديمقراطي في الدولة.

تصنيف JEL : XN2، XN1.

Abstract:

Contemporary political parties are considered among the most important mechanisms that directly affect the movement and functioning of the political system and ensure its stability and continuity, given the important role that they now play in revitalization political life and in the state′s general policy.

As it has become an essential element of democratic systems, its performance today reflected positively or negatively on the nature of the political system and its effectiveness, as well as on the level of democratic development and political modernization, as well as on its participation in drawing and making the states general policy and franing it in all political fields social, economic and cultural spheres, this directly affects the process of political modernization and democratic development in the State.

Keywords: political parties, Public policy, draw, Policy making, The role of political parties.
Jel Classification Codes: XN1, XN2.

* **المؤلف المرسل**

1.مقدمة:

لقد شاعت ظاهرة الأحزاب السياسية في كل دول العالم الديمقراطية أو غير الديمقراطية، و أصبح وجود الأحزاب السياسية في حد ذاته أمرا لا غنى عنه في الحياة السياسية داخل المجتمعات المعاصرة، وتتوقف فاعلية الأحزاب السياسية على خصائص النظام السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي، الذي تعمل فيه علاوة على خصائصها و سماتها كتنظيمات، إذ أصبحت اليوم ـ الأحزاب السياسية ـ من أبرز قنوات المشاركة السياسية للمواطن ووسيلة من وسائل الاتصال السياسي المنظّم في المجتمع، والركيزة الأساسية والمنظمة بين القمة و القاعدة و محطة اتصال لازمة بين المواطن و سلطته، أذ تتميز بأن لها أهداف سياسية، إنسانية و قانونية، إذ لا يجوز لها أن تمثل النظام السياسي فهي جهات مستقلة إلى حد كبير عن الحكومة، بل عليها أن تحرص على المشاركة سواء كانت في السلطة أو في المعارضة في أعمال الحكومة و مراقبتها، و من خلال هذا الدور يمكنها أن تساهم في تحسين إدارة الحكم و تعزيز المساءلة و الشفافية في النظام السياسي.

وفي سبيل التعرف على مفهوم الأحزاب السياسية الجزائرية و دورها في رسم و توجيه السياسات العامة، سنتناول خلال هذه الدراسة إشكالا يبين علاقة الاحزاب السياسية برسم السياسة العامة، ومدى إسهام هذا المتغير ـ الأحزاب السياسية ـ دون غيره في العلاقة على اعتبار أن السياسة العامة متغير تابع يخضع لارتباطات أخرى موازية كالبيئة الخارجية، الإدارة الحاكمة، الإدارة السياسية، الثقافة السياسية، عليه تدور إشكاليتنا الرئيسية حول مدى مساهمة الأحزاب السياسة الجزائرية في رسم و تنفيذ و تقييم السياسة العامة للدولة؟

وتنضوي تحت هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما التعاريف المختلفة الموضحة لمفهومي الأحزاب السياسية و السياسة العامة؟
- ما نعني بالأحزاب السياسية و ماذا نقصد السياسة العامة؟
- ما الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسة في رسم السياسة العامة؟
- فيما تتمثل مساهمة الأحزاب السياسية في عملية رسم السياسات العامة؟

و للوفاء بأهداف الدراسة ارتأينا تقسيمها على النحو الأتـي:

2. ماهية الأحزاب السياسية:

لقد اختلف الدّارسون وعلماء الاجتماع في تعريف الاحزاب السياسية وتحديدها، تمييزا لها عن غيرها من التنظيمات العاملة في المجتمع، وينطلق هذا الاختلاف من التّنوع الإيديولوجي والفكري الذي ينطلق منه العلماء و الدّارسون ومن الأصل التاريخي الذي انطلقت منه هذه الأحزاب ، إذ لم يتفق الفقه الدستوري على تعريف واحد و جامع للأحزاب السياسية، نظرا لاختلاف أفكار وأهداف كل حزب وتنوع الأدوار التي تقوم بها سواء في الأنظمة الليبرالية أو الاشتراكية (**درويش إبراهيم، 1975، ص367**)، ويرجع هذا الاختلاف إلى:

- تباين اهتمامات العلماء و المختصين في معالجة الأحزاب السياسية.
- طبيعة المداخل النظرية التي من خلالها يتم الدراسة الأحزاب السياسية، بصورة عامة. (**نعمان الخطيب، 1989، ص18**)

1.2 تعريف الأحزاب السياسية:

يختلف الدارسون و الفقهاء حول إعطاء تعريف موحد جامع مانع للأحزاب السياسية، فهي تختلف باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها إلى الأحزاب السياسية، لذلك سنتطرق خلال هذا المطلب إلى مختلف التعاريف المفسرة لهذا المفهوم.

1.2.1 المعنى اللغوي والإصلاحي للأحزاب السياسية:

1– الأحزاب السياسية لغة:

لقد ورد مصطلح الحزب على وجوه ومعان متعددة في القرآن الكريم:

ـ بمعنى أصناف الخلائق في اختلاف المذاهب و الملل والأديان:" كل حزب بما لديهم فرحون". (**القرأن الكريم، سورة المؤمنون ،الأية 53**)

ـ بمعنى عسكر الشيطان: " أولئك حزب الشيطان".

ـ بمعنى جلد الرحمن:" أولئك حزب الله". (**القرأن الكريم، سورة المجادلة، الأيتين 19ـ22**)

ـ و على هذا المعنى قال ابن كثير: (ت 774ه) " المؤمنون و هم الحزب البنيوي و الجناب المصطفوي" و من هذه الوجوه يمكن تقرير أن الأحزاب في الإسلام تقبل وترفض حسب الغاية والغرض الذي انطلقت منه، فإن كان الغرض من هذا الحزب أو ذاك مخالفة قواعد الإسلام و أصوله فهذا مرفوض.

ـ كما جاء في مختار" الصحاح": حزب الرجل أصحابه، والحزب أيضا يعني الطائفة ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا، والأحزاب تعني أيضا الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

ومن هنا نرى أن كلمة حزب لغة تفيد الجمع بين الناس، وهو ما يدل على الاعتياد على شئ ما.

أما كلمة سياسي فمأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة في اللغة تفيد القيام بشؤون الرعية واستخدم العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد والهداية، غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر كل ما يتعلق بالسلطة. (**ناجي عبد النور، 2007، ص 136**)

2– الأحزاب السياسية من المنظور الغربي:

لقد تعددت و اختلفت تعريفات الحزب السياسي بين رجال الفكر السياسي والقانوني، إذ يرجع هذا التعدد و الاختلاف إلى تعدد و اختلاف الإيديولوجيات من جهة والى تطور النظرة الوظيفية للحزب ومهامه والى الزاوية التي ينظر منها إليه من جهة ثانية، لذلك سنحرص على التعريفات التالية:

قدم الفقيه الفرنسي "موريس دوفرجيه" M. DUVERGER تعريفا للأحزاب السياسة في كتابه الذي أصدره سنة 1951 على أنه " بمثابة طائفة أو مجموعة طوائف، أو اجتماع جماعات صغيرة منتشرة في البلاد (أقسام، لجان، وجمعيات محلية... الخ) ترتبط فيما بينها بنظم تتسق فيما بينها". (**محمد عبد الرحمان عبد الله،2001، ص324**)

يرى بيرو ويجني" "P.Wigny فيعرف الحزب السياسي بأنه " تنظيم دائم، ممثل لجزء من الرأي العام، لأجل تنفيذ برنامج وطني بواسطة " S.ELdersreld " فالحزب السياسي هو " جماعة اجتماعية و نظام له هدف محدد، و متصرفين على أساس أعضاء ممثلين لهذه المجموع المحدد و القابل للتعريف، و بالتالي فهو تنظيم و بناء"، بينما قدم "تيم" " thum" " وجانسور " " Jansoir" تعريف الأحزاب السياسية بناءا على أهم وظائفها التي تقوم بها و هي: (**محمد عبد الرحمان عبدالله، 2001، ص 339**)

–تزويد الناخبين ببدائل و برامج سياسية عامة.

– تحديد الكثير من الاختيارات لتكون أمام الناخبين واضحة.

– تعتبر أجهزة رقابية معارضة، كما تقوم بتقسيم الأداء و الأنشطة التي تمارسها السلطة الحكومية.

في حين يعرف ماكس فيبر:" M. Weber" الأحزاب السياسية بأنها تنظيمات اجتماعية ترتبط بالمشروع السياسي، و لها صفة شرعية حيث تهدف إلى تحقيق أهداف جماعتها التنظيمية ".

3– الأحزاب السياسية من المنظور العربي:

يعرف الأستاذ "عاصم أحمد عجيلة" الحزب السياسي بأنه " جماعة من الناس لهم نظام خاص وأهداف ومبادئ يلتفون حولها، ويدافعون عنها ويسعون إلى تحقيقها عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها "(**الأمين شريط، 2006، ص 213**) ،

في حين يرى الدكتور" محمد أنس جعفر" الاحزاب السياسية " بأنها" اجتماع المواطنين في تنظيم معين بهدف الدفاع عن أفكاره و إقامة حوار مع الشعب، ومشاركته في الحياة السياسية بعرض البرامج الإصلاحية، بقصد كسب المؤيدين بهدف الوصول إلى الحكم" ، بينما يعرف "سليمان الطماوي" الأحزاب السياسية بأنها " جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم قصد تنفيذ برنامج سياسي معين. (**علي عبد الفتاح محمد خليل، 2007، ص 162**)

و بناءا على ما سلف ذكره من التعريفات، يمكن القول بأن الأحزاب السياسية ما هي إلا تنظيمات مفتوحة لجميع المواطنين، ينضم إليها الأفراد ذو التوجهات السياسية والاهتمامات والمصالح المشتركة، وتسعى الأحزاب لإكساب قادتها، القوة، وتحقيق الانجازات لأعضائها بهدف تحقيق عقيدتهم السياسية، والتأثير في قرارات الحكومة، وهي في سعيها لتحقيق أهدفها هذه إما يكون بمفردها أو مرتبطة مع تنظيمات أخرى. (**لطيفة إبراهيم خضر، 2006، ص191**)

2.2 خصائص الأحزاب السياسية:

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن استنباط جملة من الخصائص المتعلقة بالأحزاب السياسية و في هذا المطلب سنتطرق إلى خصائص الأحزاب السياسية في النقاط التالية:

1.2.2 الأحزاب تنظيمات دائمة: تعبر عن مصالح مجموعة أو مجموعات اجتماعية، الأمر الذي يضمن للأحزاب وجودها وبقائها.

2.2.2 الأحزاب تنظيمات وطنية: بمعنى أنها تنظيمات تربط بين المستويين المحلي والوطني، فهي تعمل على بناء علاقات بين القمة والقاعدة عبر كامل إقليم الوطن الواحد.

3.2.2 تسعى للوصول إلى السلطة: هدفها الرئيسي هو الوصول إلى السلطة السياسية، وتولي زمام الحكم وممارسته سواء وحدها أو بمشاركة أحزاب أخرى.

4.2.2 تسعى للحصول على الدعم الشعبي: تعتمد الأحزاب لتحقيق أهدافها على الدعم الشعبي وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من الأفراد حول أفكارها وبرنامجها.

5.2.2 الجماهير: لابد من أن يتوفر كل حزب سياسي على قاعدة جماهيرية، حيث كلما كان الحزب يحوي وعاء كبيرا من الجماهير أو الأعضاء، كلما كان وصوله إلى السلطة أمرا سهلا وميسورا.

6.2.2 لابد من أن يكون لكل حزب سياسي مذهب سياسي، وبرنامج خاص به و يتميز به عن غيره ويسعى لتطبيقه . (**الأمين شريط، ص214**)

7.2.2 وحدة المصلحة والمبادئ : إذ يجب على العضو المنخرط في الحزب أن يلتزم بالمبادئ والخطط التي يسطرها حزبه، وعليه أن يطبق شروط العضوية التي تحدد حقوق وواجبات المنتسب إلى هذا الحزب .

8.2.2 غاية الحزب: يقوم الحزب على غايات وأهداف محددة، وليس فقط مجرد آليات وبرامج، حيث تتجسد أهدافه وغاياته في نشر الأفكار واستقطاب المزيد من المنتمين و إحراز عدد كبير من الأصوات للفوز بالسلطة السياسية و كسب نتائج الانتخابات (**سليمان صالح الغويل، 2003، ص 44**).

9.2.2 وحدة التنظيم: يؤكد الفقيه "موريس دوفرجيه" على سمة التنظيم في الظاهرة الحزبية، فالأحزاب السياسية المعاصرة تعرف بطبيعة تنظيماتها أكثر مما تعرف ببرامجها أو هوية إتباعها، فالتنظيم يلعب دورا أساسيا وقياديا لتحقيق الهدف . (**عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 142**)

10.2.2 فالحزب يفسح المجال لتداول أفراد النخبة على مراتب القيادة، إذ يضمن الحزب لأنصاره حركية كفيلة بتحديد المفاهيم والقوى المتعددة لتحمل المسؤوليات، فالجماهير تنقاد وراء القادة و الزعماء. (**سعد الدين إبراهيم و أخرون، 2002، ص 745**)

3. ماهية السياسة العامة:

يطلق على السياسة العامة عدة تسميات منها السياسات الحكومية، المشاريع الحكومية، أو البرامج الحكومية، وغيرها من التسميات الأخرى، و على الرغم من تعدد التسميات إلا أنـها تبقى برنامـج عمـل حكومي، بمعنى مجموعـة النشاطات التي تقوم بـها مؤسسات الرسمية للدولة، التي تسعى مـن خلالــها إلى حل المشاكل القائمة في المجتمع، وقد شهدت السياسة العامة باعتبارها علم قائم بذاته عدة تطوارت علمية ومنهجية كبيرة، لاسيما من حيث مداخل صنعها وطرق تحليلها، الأمر الذي ازداد من اهتمام الدراسين و الباحثين بها باعتبارها عنصر استجابة حيوية للمشاكل القائمة في المجتمع نظرا للتحولات الوظيفية الكبيرة التي عرفتها الدولة مؤخرا وسعيها الدائم لخدمة المصلحة العامة من أجل تحقيق التنظيم والتنسيق في مجالات الحياة المجتمعية المختلفة.

و للوقوف على ماهية السياسة العامة، قمنا بتقسيم هذا العنوان إلى عنوانين فرعيين تناولنا في الأول نشأة و تطور مفهوم السياسة العامة، أما الثاني فخصصناه لعرض أهم التعاريف المقدمة لهذا المفهوم.

1.3 نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة:

لقد عرفت السياسة العامة كحقل معرفي تطورات وتغيرات منهجية وعلمية سواء من حيث تعريفها، مداخل صنعها، و حتى طرق تحليلها، ويعود الفضل في ذلك للعديد من الاتجاهات الفكرية على غرار نظريات البيروقراطية، التنظيمات، التسيير العمومي، لاسيما التطورات الفكرية الأوربية منها و الأنجلوسكسونية، خاصة التطورات التي جاءت في فترة ستينات وسبعينات القرن الماضي، أين أصبح التركيز فيها منصبا أكثر على المخرجات السياسة العامة بدلا من مدخلاتها، لذلك سنتناول في هذا المبحث التطور التاريخي الذي مرت به و الذي يمكن تقسيمه إلى ثلاثة (03) مراحل متتالية نوجزها في الآتي:

1.1.3 مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى (المرحلة الاولى): نركز خلال هذه الفترة الاولى إلى أنتجه الفلاسفة والمفكرين السياسيين الأوائل، إذ كان الاهتمام منصبا على نظم الحكم، المؤسسات، تحليل المبررات الفلسفية والسياسية للسلطات الحكومة، حيث يمكن إرجاع سبب سطحية الاهتمام بالسياسة العامة خلال هذه الفترة إلى كون أن علم السياسة كان يزال في إطاره الفلسفي و الهيكلي. (**سلمى الإمام، 2008، ص14**)

2.1.3 مرحلة ما بين الحرب العالميتين الأولى و الثانية (المرحلة الثانية): شهدت هذه المرحلة تطورا نسبيا في مفهوم السياسية العامة، نتيجة لانتقال الاهتمام والتركيز من وصف المؤسسات الدستورية وصلاحياتها إلى الاهتمام و التركيز بما يتم داخل هذه المؤسسات، وذلك بعد بروز التوجه السلوكي لعلم السياسة الحديث، الذي صب جل اهتمامه على: سلوك الأفراد والجماعات، دراسة محددات التصويت في العمليات الانتخابية، النشاطات السياسية الأخرى، وظائف الجماعات المصالح والأحزاب السياسية، كذا سلوك الرقابة والتأثير والتأثر بين السلطات الثلاث.

3.1.3 المرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (المرحلة الثالثة): تميزت هذه المرحلة بتبلور مفهوم السياسة العامة، لاسيما من حيث عملية تحليلها ووضعها والتبصر في أهدافها ومضامينها، مع تحديث أساليب تنفيذها في إطار الإمكانيات المتوفرة و المتاحة، وجاء هذا التحول في مفهوم السياسية العامة نتيجة لتزايد و تعاظم دور الدولة في مختلف شؤون المجتمع. (**فهمي خليفة الفهداوي، 2001، ص30**)

2.3 مفهوم السياسة العامـة:

نشير في هذا العنوان إلى الجانب المفاهيمي والنظري للسياسة العامة، وهذا ما يتطلبه كل بحث، حيث لا بد من التطرق أولا الى المفاهيم الأساسية التي تعتبر قاعدة كل بحث ومن خلالها يتم توضيح المقصود بالسياسة العامة، وعليه سنقوم في هـذا العنـوان بالتطرق

إلى أهم التعريفات المقدمة من طرف الباحثين و المهتمين بهذا المجال.

1.2.3 تعريف "كارل فريد ريك": يعرفها على أنها برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود.

2.2.3 تعريف "جيمس أندرسون": بينما عرفها بقوله: "السياسة العامة هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع." **(ثامر كامل محمد الخزرجي، 2004، ص28)**

3.2.3 تعريف "توماس داي": في هذا الشأن يقول بأن السياسة العامة "هي ما تفعله وما لا تفعله الحكومة"، أما " ريتشارد هوفيربرت" فيعرفها: " بأنها مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام"، ويعرفها "لي "Lee السياسة العامة بأنها: "مجموعة من المبادئ التي توجه الأفعال المتصلة بالمجتمع سواء كان ذلك صراحة عن طريق إصدار تشريعات أو أنشطة وفعاليات للمؤسسات الحكومية أو بشكل ضمني مثل السكوت على ممارسة معينة." **(محمد قاسم القريوتي، 2006، ص 30)**

4.2.3"خيري عبد القوي": فيعرفها "بأنّها تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها، تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة." **(حسنين توفيق إبراهيم،2005، ص 32)**

ومن جملة ما سبق يمكن تقديم تعريف شامل يجمع القواسم المشتركة لمعظم التعريفات السابقة:

"السياسة العامة هي كل عمل أو تعهد للقيام بعمل (بفعل)، أو امتناع مقصود عن القيام بعمل (بفعل) أو تغيير موقف تقوم به الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر بهدف معالجة مشكلة عامة متوخية بذلك الحكومة الوصول لحلول تصب الصالح العام "**(محمد قاسم القريوتي،ص 32)** ، كما أن دراسة المفاهيم المتعلقة بالسياسة العامة، تعني دراسة ما تفعله الحكومة، وذلك لإجابة على السؤال الذي طرحه الفقيه الأمريكي » هارولد لاسويل» من يحصل على ماذا؟ و متى؟ و كيف؟ أو هي التوزيع أو التخصيص السلطوي للقيم على حد تعبير « دافيد إستون» **(كمال المنوفي، 1988، ص15)** ، وهي أيضا دراسة وظائف النظام السياسي وقدراته، من ذلك يمكن تعريف السياسة العامة بأنها "العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها" و هي أيضا: " تقرير أو اختبار حكومي للفعل أو عدم الفعل" **(جيمس أندرسون، 2007، ص15)**

4. دور الأحزاب السياسية في المشاركة رسم السياسة العامة:

بعد التعرض في العنوان السابق لمختلف التعاريف المقدمة للسياسة العامة، كذا التطور التاريخي الذي مر به هذا الحقل، سنقف في هذا العنوان الرئيسي الرابع على دور الأحزاب السياسية في عملية رسم السياسة العامة، نظرا لتنامي دورها في الحياة السياسة، حيث أصبحت اليوم من إحدى الأليات التي تقوم عليها النظم الديمقراطية، و باتت تعتبر من إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن و إحدى قنوات الاتصال السياسي، فهي تقوم بالتعبير عن اهتمامات الأفراد و مطالبهم و حاجاتهم العامة و تسعى للعمل على تحقيقها من طرف الحكومة من خلال الضغط الذي تمارسه على صناع السياسة العامة الرسميين من جهة، كما تقوم بنقل قرارات و سياسيات الحكومة للمواطنين و العمل على تعبئة الجهود و المواقف المتباينة إزاءها، إما دعما و تأييدا و إما رفضا و مواجهة من جهة ثانية، و للوقوف على هذا الدور سنتطرق في هذا العنوان الرئيسي إلى دور الأحزاب السياسية في عملية رسم السياسة العامة من خلال ثلاثة عناوين فرعية، ستناول في الأول دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة، في حين سنخصص الثاني إلى دراسة دورها في عملية تنفيذ السياسة العامة، بينما سنشير في الثالث إلى دور الاحزاب السياسية في عملية تقييم السياسة العامة المتخذة.

1.4 دور الأحزاب السياسة في المشاركة في عملية رسم السياسة العامة:

تقوم السلطة التشريعية في كثير من الأنظمة السياسية بوظيفة التشريع كونها المؤسسة المخول لها دستوريا صياغة النصوص القانونية، ولها سلطة التعديل أو الإلغاء لبعض المشاريع التي تعدها الحكومة، فالسياسة العامة ليست حكرا على الجهاز الحكومي فقط

باعتباره يدرك جيدا ما الذي يقبل ويرفض من قبل العامة، إذا أن للسلطة التشريعية كامل السيادة بأن تسعى لتحقيق الأهداف ويتكرس دور السلطة التشريعية في الدول ذات الطابع الديمقراطي أن تكون القرارات السياسية مشتركة، ويتكون الجهاز التشريعي من عدة لجان دائمة تملك صلاحيات الدراسة القانونية في جميع المجالات. (**جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص 58**)

ويعتبر أعضاء السلطة التشريعية، المشرعون الذين تتشكل من خلالهم المجالس التشريعية أو البرلمانية، تتراوح أعدادهم بين أقل من ألف وأكثر من مئة، بحسب سعة الدولة وعد سكانها، يقومون بالتشاور والنقاش حول السياسات العامة المعبرة عن قضايا المعروضة عليهم من قبل الجهات المعنية، ومجتمع الدولة الذي انتخبهم للتعبير عن مواقفه. (**جبريال ألموند، غابرييل وبويل، بنجام و مندت روبرت، 1996، ص258**)

فمعظم السياسات العامة، والقوانين والقواعد المهمة التي تحتاج إلى النظر فيها والموافقة عليها رسميا أو شكليا، إنما تتم من قبل هؤلاء المشرعين قبل أن تصبح قوانين نافذة، كما أن دور المشرعين أو مجالسهم، يختلف من حيث التأثير في صنع السياسة العامة بين القوة والمحدودية، تبعا لطبيعة النظام السياسي القائم في الدولة ويتضح هذا الدور مثلا في قوة للشرعيين بالنسبة للدول الديمقراطية أو المتقدمة عن محدودية دورهم بالنسبة لدول في العالم الثالث. (**فهمي خليفة الفهداوي، 2001، ص216**)

فمرحلة صنع السياسة العامة تناط من ناحية المبدأ و من ناحية الرسمية إلى السلطة التشريعية ولكن من ناحية الممارسة الميدانية، فإن كل الفواعل تساهم فيها على غرار الأحزاب السياسية، التي تعتبر الأحزاب السياسية من صناع السياسة غير الرسميين، التي تمارس دورها في رسم السياسات العامة من خلال الشخصية وليس الرسمية، حيث تسعى للاهتمام بمشكلة معينة وتقترح لها الحلول، بالإضافة إلى الجمعيات المهنية كمؤسسات المجتمع المدني التي تلعب دورا بارزا في رسم السياسات العامة التي تقع في نطاق تخصصاتها وهي مجموعات غير حكومية تشارك في صنع السياسة العامة من خلال التأثيرات والضغوط التي يمارسونها على الصناع الرسميين لما يحوزون عليه من قوة فهم يشكلون تأثيرا خارجيا هاما على طبيعة السياسة العامة، (**جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص63**) حيث يختلف دور ووظائف الأحزاب السياسية، ودرجة تأثيرها وفعاليتها في صنع السياسة العامة بتنوع و اختلاف الأنظمة السياسية (**علي الدين هلال دسوقي و أخرون، 1994،ص184**)، التي تعكس بدورها البنية التشكيلية للنظام الحزبي القائم في المجتمع، ففي أمريكا و بريطانيا مثلا نجد أن هناك حزبان سياسيان يهيمنان على الساحة السياسية، إذ يحاول كل واحد منهما استقطاب أكبر عدد ممكن من الجماهير للحصول على الدعم الكبير في الانتخابات، لذلك يسعى كل منهما في برنامجه للاستجابة لمطالب القاعدة الشعبية، في حين نجد أنه في الدول التي تأخذ بنظام التعددية مثل: فرنسا، ألمانيا والجزائر، فإن الأحزاب السياسية تهتم بسياسات و قضايا تتميز بالشمولية و العمومية، أما المجتمعات التي تأخذ بنظام الحزب الواحد كالاتحاد السوفياتي سابقا، فنجد أن الحزب يفرض هيمنته الكاملة على عملية صنع السياسة العامة (**جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص66**).

وبوجه عام يمكن رصد تأثير الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة إما خارج نطاق البناء السلطوي أو داخله، حيث تقوم الأحزاب السياسية بمجموعة من الوظائف الأساسية في المجتمع أبرزها، تجميع المصالح، ثم التعبير عنها، لتقوم بعد ذلك بوظيفة الاتصال والربط بين المجتمع والحكومة، بهدف بلورة المطالب والقضايا العامة التي تناقش عند رسم السياسة العامة وإثارة الرأي العام حولها ومحاولة إقناع المواطنين، وعليه و بناء على ما سبق فإن للأحزاب السياسية القدرة في التأثير على رسم السياسات العامة سواء كانت خارج السلطة أو داخلها، (**عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص50**) و يمكن رصد هذا التأثير عبر دائرتين أساسيتين:

1.1.4: دائرة التأثير خارج السلطة: يقصد بها مجموعة الوظائف السياسية التي تقوم بها الأحزاب خارج الحكم مثل:

- إثارة الرأي العام حول المسائل و القضايا العامة.

- بلورة المسائل الأساسية التي تناقش في النظام السياسي. (**وصال نجيب العزاوي، 2003، ص 53**)
- نقل رغبات و سياسات وقرارات الحكومة إلى المواطنين.

-العمل على تعبئة الجماهير.

2.1.4 دائرة التأثير داخل السلطة: ويقصد بها الأدوار التي تقوم بها الأحزاب لتكوين السلطة أو لتحديد بنيتها من خلال اختيار الحاكمين سواء في (الترشيح و الانتخابات)، أو للفصل والجمع بين الوظائف، حيث أن عدد وقوة الأحزاب تؤثر في عملية رسم السياسة العامة (من خلال تأثيرها على النشاط التشريعي للسياسة العامة)، إلا أن تأثيرها يبقى مرهونا بنوعية الأنظمة السياسية القائمة. (**جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص 225**)

2.4 دور الأحزاب السياسة في تنفيذ السياسة العامة:

إن السياسة العامة كونها الخطط أو البرامج أو الأهداف العامة التي يفسرها اتجاه العمل للحكومة، فهي كما يراها "ديفيد إستون" تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة، والمسؤول عن التوجيه هي الحكومة، وهنا تتداخل عدة عوامل (سياسية، اقتصادية، سلوكية)، لتعكس في النهاية الأهداف التي ينبغي للحكومة تحقيقها في فترة محددة والاستراتيجية التي تتبعها في الوصول إلى تلك الأهداف بأقصى كفاءة وفعالية. (**أحمد رشيد، 1981، ص83**)

إن أي نظام سياسي يحتاج إلى وجود هيئة تتخذ عدة قرارات لها طابع سلطوي وقهري، هي الحكومة أو السلطة التنفيذية وهي تلعب في النظام السياسي دورا مهما في إعداد وتنفيذ السياسة العامة وهذه الظاهرة مستمدة من طبيعة السلطة وتركيبتها البشرية.

فالحكومة تعتبر الجهة التي تترجم طموح وأهداف الشعب، وبالتالي يقع على عاتقها بلورة تلك الأهداف إلى برامج دقيقة وسياسات تمس كل القطاعات الحيوية في الدولة وتضعها موضع التنفيذ .(**أحمد رشيد، المرجع نفسه، ص85**)

والتنفيذيون هم المسؤولون السياسيون، الذين يتسمون بأسماء شتى، وتتباين واجباتهم وسلطاتهم، بقدر واضح وكبير وهم المعنيون بأداء الحكومة والنهوض بأعبائهم في المجتمع كما لديهم سلطات حقيقية في سن القوانين والنظم، وتنفيذها ويتجلى دور التنفيذيين في عملية صنع السياسة العامة، من خلال اقتراح السياسات العامة الجديدة، والاضطلاع بتطبيقها ومحاسبة التابعين على أدائهم رسميا، وأن فاعلية النظام السياسي تعتمد على قدرة التنفيذيين لمهامهم في اتخاذ القرارات الحاسمة والمركزية ومواجهة الأزمات الداخلية والخارجية. (**فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 216**)، وقد أشار "جيمس آندرسون" إلى أهمية السلطة التنفيذية بالقول: "إننا نعيش مرحلة يطلق عليها مرحلة الهيمنة التنفيذية، وفيها تكون فعالية الحكومة معتمدة كليا على القيادة التنفيذية في لرسم السياسة العامة. (**عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص40**).

وإن كانت السياسات العامة هي برامج الحكم والبوتقة التي تنصهر فيها التوجهات الفكرية والعلمية للحكومة، من خلال توضيح رؤيتها العملية لتحقيق التنمية في كافة المجالات فإنه لمن المنطقي القول أن السلطة التنفيذية تعد مركز الدائرة في كل عمليات صنع السياسة العامة من إعداد وتنفيذ وتقويم ومسؤوليتها في ذلك تفوق أي دور أخر (**سلمى الإمام، المرجع السابق، ص62**)، وللسلطة التنفيذية الأهمية الأولى في إنجاز العملية السياسة، وهي تعد بنية في صنع السياسة العامة، فالتنفيذية عادة تباشر سياسات جديدة، واعتمادا على تقسيم السلطات بين التنفيذية والتشريعية، يكون لها جزء هام تتبناه. (**وصال نجيب العزاوي، المرجع السابق، ص47**)

3.4 دور الأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة:

لا تحقق السياسة العامة مقاصدها و أهدافها بشكل تام و فعلي ما لم تصاحبها عملية التقييم، التي تقوم على معرفة علمية، حقيقة، موضوعية بالانعكاسات السلبية أو الإيجابية المترتبة عن السياسة العامة عن تنفيذها، لأن التقييم الفعلي و الموضوعي و الحقيقي للسياسة العامة و عن تنفيذها، و عن أثر مخرجاتها و مدى فاعليتها و كفاءتها في تحقيق تلك الأهداف، لأن التقييم الفعال و الموضوعي للسياسة العامة يعد أساس نجاحها في تحقيق أهدافها و مقاصدها.

فعملية تقييم السياسة العامة تشمل جميع مراحل السياسة العامة، إذ لا تتوقف على فقط على نتائج عملية تنفيذ السياسة، فهي تشمل جميع مراحل السياسة العامة، ولا يتوقف فقط على نتائج عملية تنفيذ السياسة العامة، و بالتالي فإن التقييم يبدأ بتحديد المشكلات و القضايا و صياغتها أثناء وضع الخطط و البرامج و كذلك البدائل من أجل توفير المعلومات حول النتائج المقترحة و الآراء العامة من خلال عملية تنفيذ السياسة العامة من خلال المتابعة المستمرة لعملية تنفيذ و أداء المنفذين السياسة العامة من خلال المتابعة المستمرة لعملية تنفيذ و أداء المنفذين وربط الغايات و الأهداف في المخرجات الواجب مباشرة بعد التنفيذ و معرفة انعكاسات ذلك على المجتمع و البيئة المعنية بالسياسة العامة (**ماجد راغب الحلو، 1996، ص 208**)، و هكذا فإن السياسة العامة تجمع بين صانعي السياسة العامة و منفذيها و مقيميها انطلاقا من الترابط و التفاعل بين نتائج و معطيات السياسة العامة يكون تقييم أيضا مسؤولية الجهات التي تصنعها و أيضا من الجهات التي تنفذها.

5. خاتمة:

من خلال ما سبق ذكره، نستنتج أن الأحزاب السياسية هي حلقة الوصل بين المواطن و الدولة فهي تنظيمات دائمة لجماعة من الناس لها إيديولوجية وأهداف مشتركة وتتبنى برنامجا معينا بغية كسب أكبر عدد من المؤيدين بهدف الوصول إلى السلطة، كما إلتف حولها الأفراد عندما شعروا بأن هناك فراغ بينهم وبين السلطة الحاكمة، و بذلك تعتبر الأحزاب السياسية أداة تسمح للمواطن بالمشاركة في الحياة السياسية، فانتماء مواطن ما إلى حزب سياسي معين دليل على شعوره بقدر من المسؤولية لتحقيق ذاته في المجتمع، حيث أن الانتماء لجماعة تنادي بفكرة أو عقيدة تؤمن بها وتتمنى تحقيقها هو التزام واع من التفكير المسؤول، إذ تعد الاحزاب السياسية الفاعل الأكبر في عملية رسم السياسة العامة من خلال ممارساته المختلفة كدوره في التعبئة الجماهيرية حول القضايا العامة و يتجلى دور الأحزاب السياسية في عملية رسم السياسة العامة من خلال صنع، تنفيذ، تقييم و تقويم السياسة العامة، كما يظهر دورها جليا في المواعيد الانتخابية من خلال التعبئة الجماهيرية و تقديم اقتراحاتها داخل الجماعات البرلمانية (البرلمان)، كما تسعى للوصول إلى السلطة بشتى الطرق و الوسائل، حيث تعمل و تساهم أيضا في ترسيخ الديمقراطية من خلال فتح المجال لحرية الممارسات السياسة و حرية التعبير.

6. قائمة المراجع:

- المصادر:

1. القرآن الكريم، سورة المؤمنون، المجادلة.
2 ـ هلال دسوقي، علي الدين وآخرون. (1994). معجم المصطلحات السياسية. مطبعة أطلس. القاهرة.

- الكتب:

1ـ درويش، إبراهيم. (1975). علم السياسة. دار النهضة العربية. القاهرة.
2 ـ أحمد، رشيد. (1981). نظرية الإدارة العامة السياسة العامة والإدارة. دار المعارف. القاهرة.
3 ـ شريط، الأمين. (2008). الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة. الطبعة السادسة. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
4 ـ جبريال، ألموند، غابرييل وبويل، بنجام ومندت، روبرت. (1996). السياسة المقارنة: إطار نظري. ترجمة: المغيربي، محمد زاهي بشير، منشورات قار يونس. بنغازي.

5 ـ جيمس، أندرسون. (2007). صنع السياسة العامة. ترجمة: الكبيسي، عامر. الطبعة الثالثة. دار المنيرة للنشر و التوزيع و الطباعة. عمان.

6 ـ المنوفي، كمال.(1988). السياسة العامة وأداء النظام السياسي. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة.

7 ـ توفيق إبراهيم، حسنين. (2005). النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها. مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان.

8ـ إبراهيم خضر، لطيفة. (2006). الديمقراطية بين الحقيقة والوهم. عالم الكتب. القاهرة.

9 ـ راغب الحلو، ماجد. (1996). الدولة في ميزان الدولة التشريعية، الأنظمة السياسية. دار المطبوعات الجامعية. الإسكندرية.

10 ـ قاسم القريوتي، محمد. (2006). رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة. دار المؤلف. الكويت.

11 ـ عبد الله عبد الرحمان، محمد. 2001. علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية و الاتجاهات الحديثة و المعاصرة. الطبعة الأولى. دار النهضة العربية للطباعة و النشر. بيروت.

12 ـ ناجي، عبد النور. (2007). المدخل إلى علم السياسة. دار العلوم للنشر و التوزيع. عنابة.

13 ـ الخطيب، نعمان. (1989). الأحزاب السياسية و دورها في أنظمة الحكم المعاصرة. دار الثقافة للنشر و التوزيع. القاهرة.

14 ـ الشعراوي جمعة، سلوى. (2004). تحليل السياسة العامة في القرن الحادي والعشرين في: علي الدين هلال وآخرون، تحليل السياسة العامة في الوطن العربي. مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة. القاهرة.

15 ـ صالح الغويل، سليمان. (2003). ديمقراطية الأحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة: دراسة تحليلية في ضوء القوانين الدستورية المقارنة). منشورات جامعة قان يونس. ليبيا.

16 ـ إبراهيم، سعد الدين وآخرون. (2002). أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. الطبعة الثالثة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

17ـ عبد الفتاح محمد خليل، علي. (2007). حرية الممارسة السياسية للموظف العام–قضايا وضمانات–. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية.

18 ـ خليفة الفهداوي، فهمي.(2001). السياسة العامة: منظر كلي في البنية والتّحليل. الطبعة الأولى. دار الميسرة للنشر و التّوزيع والطباعة. عمان.

19 ـ الخزرجي كامل محمد، ثامر. (2004).النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. دار مجدلاوي للنشر. عمان.

- الرسائل والمذكرات:

الإمام، سلمى. (2008). "صنع السياسة العامة في الجزائر، دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية"، رسالة ماجستير. معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.